محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

المحاضرة الرابعة: الارشيف الفرنسي

يعتبر الأرشيف الوطني الفرنسي من أعرق مراكز الأرشيف الوطنية في العالم، و ذلك لما يتوفر في المركز من إمكانيات مادية و بشرية و تكنولوجية تجعلها تمضي قدما بقطاع الأرشيف للأمام.

حيث قامت الحكومة الفرنسية بوضع برنامج يشمل 140 إجراء يهدف إلى تطوير الإدارة الإلكترونية قصد تسهيل كل الخدمات الإدارية المتجهة إلى الجمهور من أجل تلبية حاجات المواطن دون الخروج من بيته مكتفيا باستخدام الكمبيوتر الشخصي.

و لدى الحكومة الفرنسية تجارب رائدة في مجال الأرشيف بإعتبار أن الدولة الفرنسية تقدس قطاع الأرشيف و توليه أهمية كبرى، لذا نجد أنهم يهتمون بترقية هذا القطاع من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة إليه و تعد تجاوب الرقمنة للأرشيف من أولى التجارب العالمية في ذلك.

1- أرشيف وزارة الدفاع قصر فانسان (باريس):

يحتوي هذا المركز على عدة مجموعات أهمها:

1-سلسلة (H) للأرشيف المركزي للولايات العامة بالجزائر.

2-سلسلة (G) التي تضم وثائق تخص التنظيمات الإدارية للجزائر من 1883 إلى 1902.

3-سلسلة (E) وتشمل المراسلات السياسية الهامة للولاية العامة خلال القرن التاسع عشر.

4-سلسلة (L) والخاصة بعملية الاستعمار.

إن الأرشيف الفرنسي الخاص بالثورة الجزائرية هو من إنتاج الجيش الفرنسي إبان تواجده بالجزائر، حيث يمكن للدارسين والباحثين أن يطلعوا على مضمون الوثائق حسب احتياجاتهم الموضوعية حول تاريخ الثورة من حيث مراحلها وفصولها ومؤسساتها وقياداتها وطرق عملها وتنظيماتها، كما لا

يمكن نفي أن القسم الأكبر من الملفات غير متاحة للدراسة، أما المواضيع التي يمكن للباحث أن يطلع فيها على الأرشيف هي كالتالي:

-الهيكلة الإدارية ومختلف التنظيمات السياسية والعسكرية من البداية إلى النهاية.

-الثورة وتطورها حسب الولايات أي تناول إقليمي للثورة.

-العمليات العسكرية الكبرى لسنوات 1959و 1960و 1961 التي تدخل في إطار " مشروع شال" القاضي بتفكيك صفوف الثوار.

-وسائل الحرب الدعائية المستعملة من طرف كل من الثورة والجيش الفرنسي.

-طرائق الحرب النفسية المتبعة.

-كيفية نشر الأخبار ضمن صفوف الجيش الفرنسي.

-عملية تجميع السكان.

-العمل الجبهوي والفدائي في فرنسا.

-عمل حركة الشعب الجزائري في المجال السياسي والعسكري في كل من فرنسا والجزائر.

-الخطوط المكهربة على الحدود وانعكاساتها على مسار الثورة.

-معنويات الجيش الفرنسي في الجزائر.

-معنويات المجاهدين والمسبلين بمختلف الولايات.

-مواضيع تتعلق بالحكومة المؤقتة والعمل السياسي والديبلوماسي.

2- أرشيف ما وراء البحار – إكس – آن – بروفانس (فرنسا):

الارشيفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمركز الأرشيف الوطني فيما وراء البحار بأكس-أن-بروفانس(فرنسا).

يعتبر هذا المركز، أهم مركز للأرشيفات بحيث احتوائه على كم هام من الوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر المعاصر:

1-سلسلة (F80).

2-سلسلة (H).

3سلسلة (L).

و هو أهم مركز للأرشيفات، الذي يحتوي على عدة وثائق تاريخية متعلقة بتاريخ الجزائر، ضمن سلاسل عديدة فهو يحتوي على عدة وثائق تتعلق بالخسائر البشرية و المادية التي ألحقها الثوار بالشركة الفرنسية و وثائق حول أوضاع الجنوب فيما بين 1882-1897 و صندوق متعلق بثورة بوعمامة و تقارير أسبوعية و شهرية و سجلات المراسلات العسكرية و يحتوي على جرائم الإستعمار في الجزائر منذ إحتلاله للجزائر.

وقد فتح أرشيف الجزائر بفرنسا أبوابه لجل المستويات من الباحثين والقراء بعد مرور ثلاثين سنة على استقلال الجزائري أي في 1992، المدة القانونية للحفظ، وإن كان منها ما يحفظ لمدة ستون سنة بالنسبة للملفات التي يمكن أن تلحق أضرارا بالأشخاص والعائلات، ويمكن حصر المجال الزمني للدراسات المعتمدة على الأرشيف الفرنسي بين الفترة الواقعة بين 1945 و1964، ضف إلى ذلك الأرشيف الخاص بقضية المرسى الكبير ونواحي من الصحراء الجزائرية شأن التجارب النووية في 1967.

الإطلاع على الأرشيف في فرنسا:

قبل الثورة الفرنسية 1789، كانت الوثائق في فرنسا متفرقة بين جهات أو سلطات متعددة، و لكل جهة أو سلطة مراكزها التي تحفظ فيها وثائقها و في بداية الثورة تنبه المثقفون الفرنسيون إلى فكرة جمع الوثائق المتعلقة بتاريخ فرنسا و العناية بها، فكانت المبادرة إثر الجمعية التأسيسية لعام 1789 التي قررت إنشاء بناية لخزن الوثائق فيها.

و في 7 ديسمبر 1790 صدر مرسوم يتعلق بتنظيم و حماية الوثائق الوطنية الفرنسية، و الذي يعتبر النواة الأولى لإنشاء الأرشيف الوطني، و في 25 جوان 1794 صدر قانون يتعلق بتنظيم الوثائق و قد نص على تشكيل هيئة تسمى الوكالة الإنتقالية للوثائق تتولى مهمة فحص و تقييم مجموعات الوثائق في جميع أنحاء

فرنسا، و في 26 أكتوبر 1796 صدر قانون يأمر بتجميع كل الوثائق و الأوراق في مراكز مقاطعات الجمهورية، و في 12 ديسمبر 1855 صدر قانون أوجب إيداع كل الوثائق التي لها أهمية، و لم يعد العمل الجاري في حاجة إليها في الأرشيف، و يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي أرسلت قواعد العمل في الأرشيف الوطني الفرنسي، و في 23 فيفري 1987، صدر مرسوم حث على تقسيم الأرشيف الفرنسي إلى:

1- القسم التاريخي.

2- القسم القضائي.

3- القسم التشريعي و الإداري.

و في 14 ديسمبر 1911 صدر مرسوم آخر يقسم الوثائق إلى قسمين:

أ- القسم القديم: يحتوي على الوثائق التي ترجع إلى ما قبل 1790.

ب-القسم الحديث: يحتوي على الوثائق منذ 1790.

أما في يخص الإطلاع على الأرشيف فقد نص القانون الفرنسي المؤرخ في 25 جوان 1794 في مادته الثانية على حرية و مجانية الإطلاع بشرط أن هذا الإطلاع في الأيام و الساعات المقررة له.

و قد صدر قرار آخر في 28 جوان 1968 عن وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية يسمح للجمهور بالإطلاع على الوثائق الأرشيفية، حسب الشروط الموجودة في القوانين سارية المفعول و قد قسم هذا القرار إلى 4 أقسام:

1-القسم الأول: عنون بالسماح للقراء، و فيه ةصف الشروط و الإجراءات اللازمة لإتباعها من طرف القراء لتمكينهم من الإطلاع.

2- القسم الثاني: و قد عنون بالإطلاع الداخلي، و فيه قد حددت كيفية طلب الإطلاع على الوثائق و الكمية المسموح بها للإطلاع.

3-القسم الثالث: و قد عنون بالإطلاع بالتنقل، و فيه حددت كمية الوثائق المسموح بها للإطلاع بالتنقل و كذلك الإجراءات المتبعة لذا الإطلاع و نوعية الوثائق التي بالإمكان الإطلاع عليها.

4-القسم الرابع: و قد عنون برخصةإعادة الإنتاج و فيه أقر بإمتلاك النسخ التي أعيد إنتاجها للذي تحصل على الرخصة.

أما بخصوص الآجال المحددة للسماح بالإطلاع الحر على الوثائق ما يلي:

1- 150 سنة بداية من تاريخ نشأة الوثيقة بالنسبة للوثائق التي تحمل معلومات شخصية.

2- 120 سنة ب سنة بداية من تاريخ نشأة الوثيقة فيما يخص الملفات الشخصية.

3- 100 سنة فيما يخص صدور الأحكام القضائية و خاصة سجلات الحالة المدنية.